

السؤال:

يُحَصِّرُ الْبَعْضُ عِلْمَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي الرَّوَايَةِ فَقَطْ، وَيَعِدُّ طَرِيقَ تَجْرِيجِ الدَّعَاةِ غَيْبِيَّةً مُحَرَّمَةً، وَيُرْجِعُ سَبَبَ كُلِّ بَلَاءٍ وَشَقَاءٍ وَشَقَاقٍ حَصَلَ لِلْسَلَفِيَيْنِ فِي وَهْتِنَا الْحَالِي إِلَى مَنْ تَوَلَّى الصَّدَارَةَ فِي تَجْرِيجِ الدَّعَاةِ السَّلَفِيَيْنِ، فَمَا رَأَيْ فُضِيلَتِكُمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ وَفِيمَنْ يَطْعُنُ فِي أَهْلِ الْجَرْحِ بِالْعَلَنِ وَالسَّبِّ وَالتَّقْبِيحِ؟ وَجَزَاكَمُ اللَّهُ خَيْرًا.

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فَعِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ يُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَعْظَمُهَا شَأْنًا وَأَبْعَدُهَا أَثَرًا، إِذْ هُوَ يَتِمَّيزُ الصَّحِيحُ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْمَقْبُولُ مِنَ الْمَرْدُودِ، وَالْأَصِيلُ مِنَ الدَّخِيلِ.

وَالْكَلَامُ فِي الرَّوَاةِ وَالشُّهُودِ وَالدَّعَاةِ ضَرُورَةٌ لِلْكَشْفِ عَنْ أَوْحَالِهِمْ صِيَانَةً لِلْسُنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَحِفْظًا لِلشَّرِيعَةِ، وَتَحْذِيرًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَتَثْبِيثًا لِلْحَقُوقِ.

وَجَرَحَ الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الرَّوَاةِ وَالشُّهُودِ وَالدَّعَاةِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُبِيحَةِ لِلْغِيْبَةِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا لِلْحَاجَةِ. وَقَدْ اسْتَشْرَفْتُ مِنْ أَصْلِ الْغِيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ لِأَنَّ غَرَضَهُ صَحِيحٌ وَشَرْعِيٌّ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي جَرَحِ الرَّوَاةِ وَالشُّهُودِ وَالْأَمْنَاءِ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالْأَوْقَافِ وَالْأَيَّامِ وَنَحْوِهِمْ، فَيَجِبُ تَجْرِيجُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَلَا يَحِلُّ السُّتْرُ عَلَيْهِمْ إِذَا رَأَى مِنْهُمْ مَا يَدَّخِرُ فِي أَهْلِيَّتِهِمْ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْغِيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ مِنْ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ»^(١). وَقَالَ الصَّنْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِ مَسْتَبَيِّنَاتِ الْغِيْبَةِ: «الرَّابِعُ: التَّحْذِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْإِغْتِرَافِ: كَجَرَحِ الرَّوَاةِ وَالشُّهُودِ، وَمَنْ يَتَّصِرُ لِلتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ مَعَ عَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُسْأَلُ أَخُو

(١) «شرح الأربعين النووية» لابن دقيق العيد (١٢٠).

التَّعْبِيرَةُ»^(١)، وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَلُّوكُ»، وَكَذَلِكَ أَنهَا «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ هَيْبٍ تَسْتَأْذِنُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَسْتَشِيرُهُ، وَتَذَكَّرُ أَنَّهُ خَطِيئُهَا مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَخَطِيئُهَا أَبُو جَهْمٍ، فَقَالَتْ: أَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَلُّوكُ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، ثُمَّ قَالَ: انْجَحِيَ أَسَامَةُ»^(٢) الْحَدِيثُ»^(٣).

وَالْكَلَامُ فِي بَيَانِ أَوْحَالِ الْمَجْرُوحِينَ بَعْدَ وَسِيلَةٍ لَا غَايَةَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، لَا يَقُومُ بِهَذِهِ الْمَهْمَةِ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ الْمَعْرُوفُونَ بِالْأَمَانَةِ وَالتَّزَاهَةِ وَالْعَدْلِ فِي الْحُكْمِ مَعَ الدَّقَّةِ فِي الْبَحْثِ عَنْ أَوْحَالِهِمْ، إِلَى جَانِبِ التَّقْوَى وَالْوَرَعِ وَالتَّجَرُّدِ مِنَ التَّعَصُّبِ وَالْهَوَى وَالتَّزَامِ الْحَيَاطَةِ وَالْأَدَبِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ: حَذَرًا مِنْ انْتِهَاكِ الْأَعْرَاضِ وَتَجْرِيجِ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ مَسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ، لِذَلِكَ اشْتَرَطَ الْعُلَمَاءُ فِي قَبُولِ الْجَرْحِ بَيَانَ سَبَبِهِ مُفَصَّلًا عَلَى أَرْجَحِ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالتَّوْبُوغِيِّ وَغَيْرِهِمَا^(٤)، ذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي أَسْبَابِ الْجَرْحِ: فَقَدْ يَقْبَلُ تَجْرِيجَهُ وَقَدْ يَرُدُّ بِحَسَبِ إِدْرَاكِ صَحَّةِ سَبَبِهِ أَوْ تَقَاوُثِ أَنْوَاعِهِ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَى تَجْرِيجِ الْأَثَمَةِ الْعُدُولِ فِي إِثْبَاتِ الْجَرْحِ وَتَرْتِيبِ نَتَائِجِهِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِ الْجَرْحِ، وَإِنَّمَا يُقْتَضَى عَلَى جَرَحِهِمْ غَيْرُ الْمَفْصُولِ فِي التَّوْقُفِ فِي الْمَجْرُوحِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَالُهُ فَالْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ وَأَهْلِ النَّظَرِ - الَّذِينَ قَامُوا بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ حِمَايَةِ الدِّينِ وَالْعَقِيدَةِ وَالسُّنَّةِ - هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَحَمَلَةُ الدِّينِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَاجَتِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ الطَّعْنُ

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب» باب «لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا منتحشًا» (٦٠٣٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه مسلم في «الطلاق» (٦٨٦/٢) رقم (١٤٨٠) وغيره من حديث فاطمة بنت هيب رضي الله عنها، وفيه من حديث مسلم: «... فَلَمَّا خَلَّتْ، ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطْبَايَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَلُّوكُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَكِنْ انْجَحِيَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»، فَكَرِهْتُ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «انْجَحِيَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ» فَتَكَنَّهُ، فَجَلَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَمَلْتُ بِهِ».

(٤) «سبل السلام» للصفصاني (٦٧٠/٢).

(٥) «تدريب الراوي» للسيوطي (٣٦١، ٣٩٤/١)، «الرفع والتكميل» للكنوي

فِيهِمْ وَتَتَقَسَّمُهُمْ حَتَّى وَلَوْ حَصَلَ خَطَأٌ فِي الْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُمْ طَلَبُوا الْحَقَّ بِدَلِيلِهِ، فَعَمَلُهُمْ صَوَابٌ وَإِنْ لَمْ يَوْفُقُوا لِإِصَابَةِ الْحَقِّ، إِذِ الْفَرْقُ قَائِمٌ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالْإِصَابَةِ»^(١).

وَتَقْرِيرًا لِهَذَا الْأَصْلِ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعِلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ - أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفَقْهِ وَالنَّظَرِ - لَا يُذَكَّرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ.

وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسَوْءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ»، قَالَ الشَّارَحُ: «قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا»^(٢) [النساء]. فَجِبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَعْدَ مَوَالَاةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، خُصُوصًا الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ، يُهْدِي بِهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَاجَتِهِمْ، إِذْ كُلُّ أُمَّةٍ قَبْلَ مَبْعُوثِ مُحَمَّدٍ ﷺ عُلَمَاؤُهَا شَرَّارُهَا، إِلَّا الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ عِلَمَاءَهُمْ خَيْرَهُمْ، فَإِنَّهُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَالْحَيُّونَ بِمَا مَاتَ مِنْ سُنَّتِهِ، فِيهِمْ قَامَ الْكِتَابُ وَبِهِ قَامُوا، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَبِهِ نَطَقُوا، وَكُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ اتِّفَاقًا يَقِينًا عَلَى وَجوبِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ إِذَا وَجَدَ لَوَاحِدٌ مِنْهُمْ قَوْلَ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِ مَا بَدَّ لَهُ فِي تَرْكِهِ مِنْ عَدَرٍ.

وَجَمَاعُ الْأَعْدَارِ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافُ:

أَحَدُهَا: عَدَمُ اعْتِقَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ.

وَالثَّانِي: عَدَمُ اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ أَرَادَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ.

وَالثَّلَاثُ: اعْتِقَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَنْسُوخٌ.

فَلَهُمُ الْفَضْلُ عَلَيْنَا وَالْمِنَّةُ بِالسَّبْقِ، وَتَقْلِيغُ مَا أُرْسِلَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ إِلَيْنَا، وَابْتِصَاحُ مَا كَانَ مِنْهُ يَخْفَى عَلَيْنَا، فَحُضْنِي اللَّهُ عَنْهُمْ

(١) قَالَ الشُّوَكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «في «إرشاد الفحول» (٢٤٢/٢)، «وَفَرَّقَ بَيْنَ إِصَابَةِ وَالصَّوَابِ، فَإِنَّ إِصَابَةَ الْحَقِّ هِيَ الْمَوَافَقَةُ، بِخِلَافِ الصَّوَابِ فَإِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ أَخْطَأَ الْحَقَّ وَلَمْ يُحِبِّسْهُ، مِنْ حَيْثُ كَرِهَهُ قَدْ فَعَلَ مَا كَلَّفَ بِهِ وَاسْتَحَقَّ الْأَجْرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصِيبًا لِلْحَقِّ وَمَوَافِقًا لَهُ».

وأرضاهم» (١٧).

هذا، ولا تنبغي المبادرة بالاعتراض على علماء الأمة الموثوق بعلمهم وأمانتهم في موضع الاجتهاد، ونقدهم دون تبيين وتوثيق، فإن الاعتراض من أجل ذات الاعتراض والنقد ليس له تفسير إلا إرادة الحط من شأن العلماء، والتقليل من قدرهم، وتهوين مناصبهم، وتقصد المتعرض إلى إثبات ذاته والعلو بنفسه، ومن رمى من وراء اعتراضه إلى الوصول لهذه المقاصد فهو من أهل الاعتراض لا من أهل الاقتداء، قال الشاطبي - رحمه الله -: «إن العالم المعلوم بالأمانة والصدق والجري على سنن أهل الفضل والدين والورع إذا سئل عن نازلة فأجاب، أو عرضت له حالة يبعد العهد بمثلها، أو لا تقع من فهم السامع موقعها، أن لا يواجه بالاعتراض والنقد، فإن عرض إشكال فالتوقف أولى بالنجاح، وأخرى بإدراك البنية إن شاء الله تعالى» (١٨). أما إن كان الاعتراض صحيحاً مبنياً على التوثيق والتثبت وصدق النية وظهور الحجّة، ومصحوباً بأدب الحوار والمناقشة، فذلك مطلوب شرعاً للإجماع على عدم عصمة العلماء من جهة، وللتعاون الأخوي المبني على البر والتقوى والتواصي بالحق من جهة ثانية، وهو مشمول بقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ» [المائدة: ٢]، وقوله تعالى: «وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ» [العصر: ٢]، وقوله تعالى: «وَتَوَاصَوْا بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ١٧].

أما إذا تحول غرض المتعرض إلى الثبيل من ذات علم الجرح والتعديل والطلعن في أهله والتشاؤم منهم لأنهم سبب الشقاء والشقايا والفُرقة وأنواع المصائب المنجّرة عن توظيف هذا العلم والعلو فيه؛ فإن الطاعن في حكمه ودعوته متبع غير سبيل المؤمنين، بل إن تشاؤمه من جنس تطير المشركين بالأنبياء وأتباع الأنبياء، قال تعالى:

(٧) «شرح العقيدة الملحوظة» لابن أبي العز الحنفي (٧٤١، ٧٤٠/٢).

(٨) «المواقفات» للشاطبي (٤٠٠/٥).

﴿وَأِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةً يَبْغُوا يَمُوتُوا وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١].

ومثل الذين تطيروا بالنبي ﷺ، فقد قال الله تعالى عنهم: ﴿وَأِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨].

ولا شك أن البغي على الخلق بآله خیارهم والاستعلاء عليهم، بحق أو بغير حق - خلق مَقْصُودٌ وذميمة لا يعكس المنهج التربوي السوي، وبعيد عن دعوة أهل السنة والجماعة الذين التزاموا في طريق دعوتهم التمسك بمعالى الأخلاق وكرام الآداب ونَهَوْا عن سفاسفها؛ ردئها وحقيرتها، قال ابن تيمية - رحمه الله - موضحاً دعوتهم: «ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويعتقدون: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كَمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» (١) ... وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالى الأخلاق وينهون عن سفاسفها، وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة، وطريقتهم: هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمداً ﷺ» (٢).

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وأخواته إلى يوم الدين وسلم تسليماً.

الجزائر في: ١٠ جمادى الثانية ١٤٢٢هـ
الموافق ل: ١٣ ماي ٢٠١١م

(١) أخرجه أبو داود في «السنة» باب الدليل على زيادة الإيمان وتقصاته (٤٨٢)، والترمذي في «الرضاع» باب ما جاء في حق المرأة على زوجها (١١٢٢) وتماه عند الترمذي: «وَحَبْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ»، وأحمد (٧٤٠٢)، وابن حبان (٤٧٩)، والحاكم في «مستدرکه» (١٠٢)، من حديث أبي هريرة ؓ، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥٧٢/١) رقم (٢٨٤).

(٢) «العقيدة الواسطية» لابن تيمية شرح البراك (٢٨٨، ٢٨٩).

في علم الجرح والتعديل بين المعارض و المعارض



لَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ
الْحَبِيبِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَسْتَاذِ تَقْدِيرَةِ الْعِلْمِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ بَزْزَانِ



دار الفركوس
www.ferkous.com
edition@ferkous.com